

الجماعة هنا قال الشافعي رضي الله عنه وهذه الكيفية تأتي في غير  
 التسوف كما في الزوال والصواعق والرياح لكن قرأه في قوله وإذا  
 أتى بالفضل أي بان قصده في أحراره وقوله فلا يجوز زيادة ركوع  
 إلى أي في الركعة كعتيق ولا في أحدها كما هو معلوم لأنه يلزم عليه  
 مخالفة أحدهما للأخرى ولا يتركها فهو أن صلواتها منفردة كما  
 له صلواتها بعد ذلك جماعة كما في المكتوبة لما تقدم من نسي إعادة  
 في كل نفل تطلب فيه الجماعة **قوله** لتعادين التسوف أي استمراره  
 وسيلولة ذلك لمن في الركعة الأولى بقوله أهل الخيرة من علماء الهيئة  
 بقدر رزق مكنه **قوله** يظهر بالثالثة أي يوضح **قوله** في الخطبة  
 أن فيها العنسي أي كل من الخطيبين لا الثانية فقط **قوله** على الخيرة  
 من العواصن أي التخصيص منها فمثل رد المظالم ولو في العرض  
 وقوله والصرف من عطف الجاهل للاهتمام ولو خطب الإمام  
 وأمره بهذه الأشياء وجبت كما في الاستسقاء **قوله** العفلة  
 هي الاستسقاء ما يقضي عن الله تعالى وعن التفكير في الآخرة  
 والآخرة الرطبة يتبعها ما في يده من المال وتكون النفس السمع  
 بأن لا يتركز والله **قوله** ولا بها صلاة ليل أي أو ما في حكمه لأنها  
 لا تقوى بطلان الخبر كما ساق **قوله** لا تكون القراءة إلا هذا جواب  
 عما يقال أن صلاة التسوف المفصلة العبد في كونها جهرية  
 فلا يصح استئناسه وفي الأسرار وفي الجهرية أو حاصل الجواب  
 أنه وجه الاستئناس هذه الصلاة للعبد في كونها تارة بالخير  
 وأخرى بالأسرار وجاب أيضا بان الاستئناس باعتبار المجموع أي  
 بالنسبة للتسوف التمشي دون خسوف القمر وقوله الأجهريه  
 ما بين أو وقضا **قوله** وتفتت صلاة كسوف خراج بالصلاة الخطية  
 لأن القصد منها الوعظ وهو لا يفتت بذلك بل في سلمه أن  
 خطبة عليه الصلاة والسلام للتسوف أنها كانت بعد الأضلاع  
**قوله** أي التمام قريبا فلا تفتت ما بقي منه شيء كما لو كسف ذلك  
 القدر ابتداء ولا بالشك في الخلا بها كما حال سحاب روض  
 ولا عبرة بقول الجمهور أنها المجلت أو كسفت لأنه تخيير فيضيل  
 هي الأولى لأن الأصل بقاؤه دون الثاني لأن الأصل عدمه ونواحر  
 بها كسنة

قوله باليلة

بها كسنة الظاهر ظانا مقبل الوقت فتدبر خلاله وقفت نفل  
 مطلقا بخلاف ما لو أحرمت بها الكسفة الأثر الذي ليس لنا نفل  
 مطلقا على تلك الصورة كما قاله الزبيري **قوله** ويجزى ما في الزوال  
 محل ساطعها والمعاد بالعروب القروب الحقيقي يخرج ما لو  
 حصل في أيام الرجال كسوف الشمس في الوقت المحكوم عليه  
 بأنه ليل فنصل له فيه لا يبارن عريت قباله تفتت حقيقة  
 ويجزى بالقراءة لأنه وقت جهر وكذا يقال في الأضلاع الأخرى فالمراد  
 به الحقيقي يخرج ما لو حصل للقروب عند طلوع الشمس  
 من مغربها في الوقت المحكوم عليه بأنه نهار فنصل له فيه  
 سلا ما مر وهذا المفتر يقال بالأضلاع كسوف الشمس في الليل  
 جهر وصلاة خسوف قمر مع طلوع الشمس **قوله** وصلاة كسوف  
 القمر بالأضلاع أي التام يقينا على ما مر **قوله** والأضلاع الجهرية لبقا  
 الانقضاء نضوه بل يصل إذا خضعت بعده ولو طاب خفا سفا  
 قبل القمر فلم يصل حتى طلع الخبر صلته ولا يقال أن ظلوعها يصح  
 قضائها ما قبل الخبر هنا كبهده فالوقت واحد ولو اجتمع من  
 الحانزة عبيد أو كسوف قمرت خوف تغير الميت سماجها وأثارها  
 بفرصتها أو كسوف قمرت بجمعة وظهر قدم الفرض أن ضاق  
 وقتها والأف كسوف تعرض صلاة للفتات بالأضلاع ثم يخطب  
 للجمعة متعزضا له بان يقرأ حديثه ان الشمس والقرآن  
 إلى أو يطلق ولا يجوز أن يقصد بها في الخطبة لأنه لا يشترط  
 بين فرض ونفل مقصود ثم يصل للجمعة أو كسوف ووتر قدم الكسوف  
 وإن خيف ففها معالها الكذا لا تقضى أو حانزة وفرض أو عيد  
 وكسوف كما كسوف مع الفرض فيها من التفضل لكن له أن يقصد  
 العبد والكسوف بالخطبة لأنها سنتان والمقصد منهما واجب  
 وهو الوعظ مع انهما تانها للمقصود وهذا الزرع استئناس  
 ذلك بعدم صحة السنتين بنية صلاة أو حانزة أو كسوف خلال  
 كسنة وضوء محل تقويم الحانزة فيما ذكره إذا حضرت  
 وحضر الوالي والأفراد الإمام جماعة ينتظر لها واستعمل مع الآخرين  
 بغيرها وتسقط للجمعة عن المنتظرين لها ومثلهم أصدقا الميت والمشتغلون

قوله في الزوال  
 قوله في الأضلاع  
 قوله في الخطبة  
 قوله في الركعة  
 قوله في الصلاة